توثيق رواية الشعر
فى
النقد العربى القديم

د/ الشريف مريبعي

لعبت الرواية الشفوية دورا رئيسا في نقل التراث العربي الأدبي واللغوي من جيل إلى جيل، ومن أكبر المفارقات التي يلاحظها الدارس في هذا المجال ذاك الاعتداد بالرواية الشفوية وتفضيل أخذ العلم بواسطتها على أخذه من الصحف المدونة التي كان يراها العلماء عرضة للتصحيف والتحريف، في حين تعد الرواية الشفوية أأمن في عملية نقل النصوص والمحافظة عليها وأدائها دون تشويه.

وتعج كتب التراث العربي بالأحكام الدالة على تمجيد الرواية الشفوية من جهة وذم الأخذ عن الصحف المكتوبة من جهة ثانية، وقد مدح أبو نواس خلف الأحمر لأنه لا يأخذ علمه من الصحف، قال:

لا يهم الحاء بالهاء ولا يأخذ أقواله ع الصحف

على أن الرواية الشفوية لم تكن بمنأى عن التحريف بالقدر الذي تصوره العلماء، فقد اكتنف جوانبها الفساد، وكانت عرضة للتغيير والتبديل والخلط والاضطراب لأسباب مختلفة كالشهرة والمشاكلة والقربى والمعاصرة، وغيرها من الأسباب التي وقف النقاد على الكثير منها في توثيقهم للنصوص الشعرية في العصور التالية.

وقد بذل لنقاد في سبيل تصحيح النصوص الشعرية وتوثيقها جهودا مضنية، واتخذوا لأنفسهم لتحقيق هذه الغاية جملة من المقاييس المنبثقة من النصوص نفسها، بمعنى أنهم كانوا يستقرئون النصوص، ويستخرجون منها أدلة تثبت خللها أو فساد روايتها، وما تضمنته تلك النصوص من أدلة على صياغتها البديلة الحقيقية، وقد استمدوا هذه المقاييس من علوم اللغة كالنحو والصرف والبلاغة، ومن السياقات المعنوية للنصوص، والأدوات الفنية التي دأب الشعراء على استعمالها في إبداعهم، كطبيعة التعبير، وأنواع الأساليب، والعروض والقوافي، وسنفصل فيما يأتي الحديث في هذه المسائل مع تقديم أمثلة ونماذج عن ذلك.

1 ـ علم العروض :

لقد كان علم العروض أحد المقاييس الهامة التي اعتمد عليها النقاد في نقدهم لرواية الشعر، ومن أمثلة ذلك، النقد الذي يوجهه المعري إلى رواية بيتين من الشعر لأبي الهندي وهما قوله:

سيغني أبا الهندي عن رطب سالم أباريق لم يعلق بها وضر الزّبـــد

مقدمة قــزا، كــأن رقــبهــا رقاب بنات الماء أفزعها الرعد

إذ يعلق المعري على ذلك بقوله :"هكذا ينشد على الإقواء، وبعضهم ينشد:"رقاب بنات الماء ريعت من الرعد".والرواية الأولى إنشاد النحويين....وما استشهد بهذا البيت إلا وقائله عند المستشهد فصيح، فإن كان أبو الهندي ممن كتب وعرف حروف المعجم فقد أساء في الإقواء، وإن كان بنى الأبيات على السكون، فقد صح قول سعيد بن مسعدة في أن الطويل من الشعر له أربعة أضرب[1]."

فالمسألة بالنسبة إلى المعري لا تخلو من أحد أمرين وهما : إما أن يكون الشاعر قد أقوى في شعره، وهذا عيب شديد لا يليق بمن يعرف أبجدية اللغة العربية، وإما أن يكون قد شذ عن القاعدة العروضية،[i] وما تواترت عليه البنية الموسيقية للشعر العربي فأضاف إلى أنواع بحر الطويل نوعا رابعا في حالة ما إذا كان الشاعر قد بنى أبياته على السكون، وبالتالي فكلا الأمرين غير مقبول من الناحية الفنية.

ومعنى هذا أن المعري لا يطمئن إلى الاحتمالين معا، إذ لا يعقل أن يسقط الشاعر أبو الهندي وهو ما هو في مثل هذا الخطأ العروضي، أو في ذلك العيب الذي يعده العروضيون من أشنع عيوب القافية.

وإذا كان المعري يهدف-كعادته- إلى بسط جانب من ثقافته العروضية الواسعة في هذا النقد، فإنه لا يخفى على القارئ أيضا موقفه من عبث النحاة برواية الشعر، ومن ذوقهم السقيم، مما يتعارض مع حرصهم على صفاء اللغة وسلامتها من اللحن، حين يقول في سخرية ظاهرة :"وما استشهد بهذا البيت إلا وقائله عند المستشهد فصيح"وحين يغمزهم بقوله:"والرواية الأولى (التي ورد فيها إقواء) إنشاد النحويين".

وعلى أساس الموسيقى الشعرية دافع البكري عن الأصمعي في ما اتهمه به القالي من رواية فاسدة الوزن، إذ نسب إليه إنشاد بيت للأضبط بن قريع مختل الوزن، وهو قوله:

فصلنّ البعيد إن وصل الحبل وأقص القريب إن قطعه

ويقع ضمن مجموعة من الأبيات، فقال :"هذا الإنشاد الذي نسبه إلى الأصمعي لا يجوز، لأن البيت يكون حينئذ من العروض الخفيف والشعر من المنسرح، والأصمعي لا يجهل هذا."[2]

وهكذا عمد البكري إلى نفي نسبة هذه الرواية إلى الأصمعي، لأن الأصمعي في نظره أحد أساطين الرواية العلمية، وخبرته بالشعر تحيل وقوعه في مثل هذا الخطأ

العروضي، إذ لا يعقل أبدا أن ينشد قصيدة ليس بين أبياتها انسجام موسيقي من غير أن ينبه على ذلك على الأقل، ومعنى ذلك أن القالي تقوّل على الأصمعي أو أنه متهم بعدم التحري والتدقيق فيما ينقله من أخبار.

وهذا الدفاع في تنزيه الأصمعي عن رواية الأبيات الفاسدة، إنما يؤكد أهمية الموسيقى الشعرية وضرورة إتقانها لمن ينخرط في مهمة الرواية، وقد تتبع البكري أوهام القالي فيما رواه من شعر انطلاقا من مقياس الموسيقى الشعرية، كما هي الحال في روايته لقول الشاعر:"يا دار سلمى بين ذات العوج"

قال البكري : "قد أحال أبو علي بالوزن واللفظ، فصحة إنشاده، إنما هو: "يا دار سلمى بين دارات العوج..."[3]

كما قام البكري بإبعاد الرواية التي من شأنها أن تلحق عيبا في القافية وتفضيل روايات أخرى لا يلحقها الخلل والفساد، فمن ذلك ما فعله في رواية القالي لبيت البعيث:

على حين ضم الليل من كل جانب جناحيه وانصب النجوم الخواضع فأبدل هذه الرواية بقوله:"وهذا البيت أيضا على غير وجهه، وإنما هو(وانقض النجوم الطوالع)، لأن الخواضع منصبة، فكيف يستقيم أن يقول :وانصب النجم المنصب. . . وأيضا فإن البيت الذي يلي هذا البيت قوله:

بكى صاحبي من حاجة عرضت له وهن بأعلى سدير خواضع

فلو كان الذي قبله كما أنشده أبو علي لكان هذا من الإيطاء" [4]

ومن هذا القبيل اعتراضه على إنشاد أبي علي لقول الشاعر :

كأنما وجهك ظل من حجر خضـــل في يوم ريح ومطر

إذ يقول: "قوله: (خضل في يوم ريح ومطر) غير صحيح الوزن، وإنما هو (ذو خضل في يوم ريح ومطر)، كذلك أنشده الرواة"[5].

وإلى جانب تداخل الأوزان وفسادها نبه البكري على ما وقع فيه القالي من أخطاء في روايته للشعر، بالنظر إلى ما في هذا الشعر من عيوب تتعلق بالقافية، بحيث يعتبر إنشاد أبي علي لبيت سوار:

ونحن حفزنا الحوزقان بطعنة سقته نجيعا من دم الجوف أحمرا

وهما من أبي علي القالي، وصوابه:

(سقته نجيعا من دم الجوف أشكلا)

وحجة البكري في ذلك أن بعد هذا البيت بيتين من روي مختلف عن الروي الذي أورده القالي في البيت الأول، فهما على اللام، ولا يعقل أن يكون سابقهما على الراء[6].

كما رفض إنشاد أبي علي القالي لقول الشاعر:

أبا عمرو كم من مهرة عربية من الناس قد بليت بوغد يقودها

لما في قوله: (من الناس قد بليت) بمعنى بليت، من ضرورة شعرية يمكن الاستغناء عنها، وعدم اللجوء إليها كما في الرواية السالمة قد بلّت أي صليت به[7].

فقد فضل البكري هذه الرواية الخالية من الضرورة الشعرية على رواية القالي المتضمنة لضرورة، باعتبار أن أفضل الشعر ما خلا من الضرورة وهي القاعدة المتعارف عليها بين العروضيين.

وعلى هذا النحو راح البكري يتتبع أخطاء القالي وعثراته فيما رواه من شعر، ويحاول أن يرد الأبيات التي وهم فيها أبو علي اعتمادا على ما في بنيتها الموسيقية من خلل، وفي الأمثلة السابقة دلالة واضحة على ما يملكه البكري من أذن موسيقية، ومن معرفة عميقة بقواعد الشعر، فاتخذ من ذلك مقياسا لتصحيح رواية بعض الأشعار.

وبالاعتماد على هذا المقياس العلمي حاول ابن رشيق الفصل في نسبة بيت من الشعر حين قال :"...وقال بعض المحدثين في صفة الحباب، أظنه أبا الشيص:

فواقع تحكي ارتعاش البنان.

إن كان في قصيدته التي من المتقارب، وإلا فهو لغيره بتنوين الجزء الأول، وإسكان الجزء الأخير، ويكون حينئذ ضربا من السريع أولا"[8].

فابن رشيق هنا يشير إلى فرضيتين :أولاهما أن يكون البيت من المتقارب وفي هذه الحال تجوز نسبته إلى أبي الشيص، لأن لديه قصيدة من المتقارب على هذا الروي، وإما أن يكون من السريع الأول أي بقراءته على أساس تنوين الجزء الأول، وإسكان الجزء الأخير (فواقع.....البنان)، وفي هذه الحال يكون لغير أبي الشيص.

ولا شك أن ابن رشيق قد ارتكز على معطيات أخرى -لم يوضحها- في فرضيته الأولى، فالوزن والقافية وحدهما لا يكفيان لنسبة بيت من الشعر إلى شاعر بعينه، ولا بد أن يكون قد لاحظ بعض العلاقات الأخرى مثل تشابه أسلوب البيت مع القصيدة التي أشار إليها، وطبيعة الموضوع ...الخ مما لم يفصح عنه.

وبهـــذا المقيـــاس شكـــك البـــلاذري في الروايـــة التي أخذ بها ابن الأعرابي في بيت من شعر الأعشى، يقول البلاذري: "قرأت على ابن الأعرابي شعر الأعشى، فلما بلغت:

لا تشكي إلي من ألم النسع ولا من حفي من كلال

وقلت: نقب الحفّ للسرى . . . . . .

فقال لي: (نقب الحفّ للسرى)، فقلت : أعزك الله إن تضمين بيتين عيب عند الحذاق بالشعر، أفيضمن الأعشى مع تقدمه ثلاثة أبيات؟...

فقال: ما تنشده بعد هذا إلا كما أنشدت"[9]

فهذا الخبر فضلا عن كونه يبرز تواضع العلماء، ويشير إلى روحهم العلمية حين يتعلق الأمر بتصويب خطإ درجوا عليه، حتى وإن كان التصحيح يتم من قبل مريديهم، فإنه يدل على أن علم العروض كان أحد المعايير التي ارتكز عليها النقاد في نقد النصوص من الداخل، فالتضمين وهو عدم تمام المعنى ببيت واحد وإنما يكون ذلك في البيت الموالي، عده العروضيون من عيوب الشعر، وهو يدل على ضعف ملكة الشاعر، وبالتالي لا يسقط فيه إلا من لم تصقلهم التجربة من المبتدئين، ومن هنا استبعد البلاذري أن يكون الأعشى وهو من الشعراء المقدمين في العصر الجاهلي عند النقاد، قد وقع في هذا العيب، خاصة وأن الأمر في هذا النص الذي يشير إليه الخبر يتعلق بتضمين ثلاثة أبيات، وقد كانت حجة البلاذري قوية إلى درجة أن ابن الأعرابي أجاز روايته، وأوصاه بألا ينشد البيت بعد ذلك إلا كما سمعه منه.

2 - قواعد النحو :

وإلى جانب هذا لجأ النقاد إلى مقياس علمي آخر في فحص النصوص وهو علم النحو، وهو مقياس قواعده قابلة للجدل والتأويل، بعكس علم العروض الذي كانت قواعده مضبوطة صارمة، لا تحتمل ذلك.

فمن الأمثلة على استخدامهم النحو مقياسا لنقد الرواية، ما يرويه عبد القادر البغدادي في خزانته، فبعد أن نسب هذا البيت:

معاوي إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا

إلى الشاعر المخضرم عقبة بن هبيرة الأسدي، أورد الخبر الآتي فقال: "وقد رد المبرد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب، وتبعه جماعة منهم العسكري صاحب التصحيف

قـــال : ومما غلط فيـــه النحويـــون مـــن الشعر، ورووه موافقا لمـــا أرادوه ما روي عن سيبويه عندما احتج به في نسق الاسم المنصوب على المخفوض، وقد غلط على الشاعر، لأن هذه القصيدة مشهورة وهي مخفوضة كلها، وهذا البيت أولها وبعده...[10].

فعلماء الرواية ردوا على سيبويه روايته، لأنها لا توافق القاعدة النحوية المعروفة والمقررة التي تنص على وجوب عطف الاسم على مثله، ووجوب تبعية المعطوف عليه للمعطوف في الإعراب، بل إن هؤلاء العلماء اغتنموا فرصة الرد على سيبويه للطعن على النحاة الذين يتصرفون أحيانا في رواية الشعر، ليأتي موافقا لما أرادوه، وهو ما كان سببا في تغيير النصوص من حالتها الأصلية إلى حالة أخرى جديدة.

على أن هذا البيت قد أثار جدلا بين العلماء فإلى جانب العسكري والمبرد تساءل عنه ابن الأنبا ري وأجابه الزمخشري محاولا الفصل في القضية بأن هذا البيت روي مع أبيات منصوبة ومع أبيات مجرورة، فمن رواه بالجر روى معه أبياتا مجرورة مثله، ذكرها البغدادي في خزانته ومن رواه بالنصب روى معه:

أديروها بني حرب عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا[11]

وحسب عبد القادر البغدادي أيضا فإن أبا جعفر النحاس اعتمد على هذا المقياس اللغوي فلم يجز رواية بيت هو من شواهد سيبويه في الكتاب وهو قول الشاعر:

ثلاث كلهن قتلت عمدا فأخـــزى اللـــه رابعـــة ثمـــود

إذ علق أبو جعفر النحاس على ذلك بقوله :"ولا ينشد ثلاثا بنصبه بقتلت، لأن قوله: (كلهن قتلت) نعت، وإنما لم يجز أن يروى ثلاثا لئلا يتقدم النعت على المنعوت"[12].

فما دامـــت القاعدة النحوية لا تجيز تقديم النعت على المنعوت، فإنه لا يجوز نصب "ثـــلاث"، على أنهـــا مفعـــول به للفعـــل قتلت، باعتبار أنها منعوت، والجملة كلهن قتلـــت التي تقدمتها رتبة نعت لها، والنعت لا يسبق المنعوت عند النحاة، وبالتالي فإن رواية البيت على ذاك الأساس، أي على أساس نصب ثلاث مردودة بحكم القاعدة النحوية.

كما اتخذ البكري من سلامة القاعدة اللغوية مقياسا علميا رفض بموجبه إنشاد أبي علي القالي لقول الشاعر :

إذا انبطحت جافة عن الأرض بطنها وخوأها راب كهامة جنبل

حيث علق على هذه الرواية بقوله :"هكذا أنشده أبو علي رحمه الله (وخوأها)، وإنما هو (وخوى بها)، لأن خوى لا أصل له في الهمزة وهو مع ذلك لا يتعدى إلا بالباء، يقال: خوى البعير تخوية إذا برك ثم مكن لثفناته في الأرض، ولا يقال: خوّيته أنا، ويقال: خوّى به، كما تقول :ذهب، وذهب لا يتعدى"[13].

ومن الأمثلة على استخدام النقاد مقياس النحو في تقويم رواية النصوص ما يتضمنه هذا الخبر الذي يصور نقاشا علميا بين المازني والتوزي في مجلس الخليفة الواثق "وذلك أن جارية غنت بحضرته:

أظلـــوم إن مصابكـــم رجـــــــلا أهـــدى السلام تحية ظلم

فرد التوزي عليها: نصب رجلا ظانا أنه خبر إن، فقالت : لا أقبل هذا ولا غيره، وقد قرأته كذا على أعلم الناس بالبصرة أبي عثمان المازني، فأحضر (المازني)من سر من رأى.قال: فلما دخلت على الخليفة قال لي: ممن الرجل ؟....فسألني عن البيت، فقلت : صوابه رجلا، فقال : و لم؟ فقلت: إن مصابكم مصدر بمعنى إصابتكم، فأخذ التوزي في معارضتي، فقلت هو بمنزلة قولك: إن ضربك زيدا ظلم، فالرجل مفعول مصابكم، وظلم الخبر، والدليل عليه أن الكلام معلق إلى أن تقول ظلم، فيتم.فقال التوزي: حسبي، وفهم، واستحسنه الواثق"[14].

فقد وظف المازني -مثلما رأينا- معرفته بقواعد النحو والصرف لإثبات صحة وجهة نظره في رواية البيت حتى حسم الأمر لصالحه، فاقتنع به خصمه واستحسنه الخليفة، ولاشك أن حجته تلك كانت قوية إذ ليس من السهولة بمكان أن يتنازل خصمه عن رأيه بحضرة الخليفة، ويعدل عن طريقته في رواية البيت.

وقد تعمدنا نقل هذا الخبر بكامله -على طوله- لأنه يحمل أكثر من دلالة فيما يتعلق بتوثيق النصوص الشعرية عند النقاد القدماء، فهو بالإضافة إلى دلالته على احتكامهم إلى مقياس النحو في تقويم النصوص وتصحيحها، فإنه يشير إلى الاهتمام البالغ الذي كان يولى لهذه العملية حتى من قبل الخلفاء، وما طلب الواثق للمازني ليحضر من مدينة (سر من رأى) إلى عاصمة الخلافة بغداد من أجل إجلاء الحقيقة في بيت من الشعر إلا برهان ساطع على هذا الاهتمام، كما أن الخبر فضلا عن ذلك يلمح إلى دور المجالس الخاصة

ومجالس الأنس في تصحيح رواية الشعر، تلك العملية التي أسهم فيها الجميع بمن فيهم الجواري والمغنون.

وفي تتبع العسكري لأخطاء النحويين، خطأ سيبويه في روايته بيت للهذلي احتج به في ترك الشاعر صرف(مغاري) وهو :

يبيت على مغاري فاخرات بهن ملوب كدم العباط.

وقد علق العسكري على البيت بقوله: "وليس في هذا البيت دليل على ما قال لأنه لو قال: يبيت على مغار فاخرات، كان الشعر موزونا والإعراب صحيحا."[15]

ومعنى ذلك أن العسكري يشك في صحة الرواية التي أتى بها سيبويه، لأنها مخالفة للقاعدة النحوية والقاعدة الصرفية، إذ أن قصر المنقوص لا يؤثر في سلامة الإعراب ولا في صحة الوزن شيئا، وفي هذا التمحل ما يوحي برواية النحويين بعض الشواهد بما يوافق ما يريدونه.

3 - الأسلوب:

وإلى جانب هذين المقياسين العلميين، اتخذ النقاد مقياسا ثالثا في الاستيثاق من النصوص، وإعادتها إلى أصولها الصحيحة، وهو مقياس الأسلوب الذي لا يمكن أن يعتمد عليه سوى النقاد الذين تمرسوا بأساليب الشعر وطرقه، ومن ذلك الخبر الذي أورده الآمدي في الموازنة، يقول االآمدي:"...ونحو هذا ما أنشده المبرد لأعرابي، وليس هو عندي من كلام الأعراب، وهو بكلام المولدين أشبه:

وأدنو فتقصيني،وأبعد طالبا رضاها فتعتد التباعد من ذنبي
وشكواي تؤذيها،وصبري يسرها وتجزع من بعدي وتنفر من قربي[16]

هكذا أبدى الآمدي شكه في صحة نسبة الشعر إلى أعرابي، ورأى بأنه أشبه ما يكون بكلام المولدين المحدثين في أسلوبه وعباراته، وربما في معناه، ولعله وجد في البيتين رقة وعذوبة ولينا يبعد أن يكون من كلام الأعراب الذي يتسم بالخشونة والغلظة.

ويعد الآمدي أحد النقاد المتمرسين بالأساليب الشعرية، وخاصة شعر البحتري وشعر أبي تمام، فراح يمحصهما قبل الموازنة بينهما في مؤلف خاص معتمدا طائفة من المقاييس منها مقياس الأسلوب، ومن أمثلة ذلك قوله:"ووجدت في ديوان أبي تمام في الخضاب، وهو يشبه كلامه، وأظنه منحولا:

فإن يكن المشيب طرا علينا وأودى بالبشاشة والشباب

فإنـــي لست أدفعـــه بشيء يكون عليه أثقل من خضاب
أراد بأن ذاك وذا عـــذاب فينتقم العذاب من العذاب[17]

فهو يشك في صحة نسبة هذه الأبيات إلى أبي تمام، ولكنه لم يستطع الجزم بأنها منحولة، لأنها تشبه شعره، وهو وإن لم يذكر وجه الشبه بينها وبين بقية شعر أبي تمام، فإننا نقدّر أنه يراعي اللغة الشعرية والأسلوب الشعري في هذا التقدير.

ويقدم ابن السيد البطليوسي نموذجا تطبيقيا في هذا المقياس القائم على علاقة الشعر بأسلوب الشاعر في بيت تعددت الآراء في نسبته، وهو:

يا جل ما بعدت عليك بلادنا وطلابنا فأبرق بأرضك وارعد

فقال : "هذا البيت يروى لابن أحمر، ويروى للمتلمس، ومعناه في أحد الشعرين مخالف لمعناه في الشعر الآخر"[18]، ثم طابق بين البيت والشعر السابق واللاحق له في شعر كلا الرجلين، وأصدر حكمه فقال :"والأشبه بهذا البيت أن يكون للمتلمس، لأنه يليق بما قبله وما بعده من الشعر، وأما شعر بن أحمر فلا مدخل له فيه."[19]

فقد أدرك ابن السيد البطليوسي بحسه النقدي أن الطريقة التعبيرية في هذا البيت غريبة عن أسلوب ابن أحمر، واستطاع بذلك أن يفصل في مسألة اشتراك النسبة في هذا البيت.

وكان أبو العلاء المعري من الذين أولوا هذه الناحية عناية بالغة في الحوارات التي أجراها على لسان ابن القارح مع مختلف الشعراء في رسالة الغفران، يجسدها قوله:"وهو بكلامك أشبه"[20] وذلك في نسبته لبيت اختلف فيه بين عدي بن زيد وطرفة، وفي دفعه لقصيدة تنسب إلى نابغة بني جعدة بقوله :"ما جعلت الشين قط رويا، وفي هذا الشعر ألفاظ لم أسمع بها قط..."[21] ، وكذلك في رفضه لبعض القصائد التي تنسب إلى امرئ القيس والنابغة[22].

والخلاصة أن العلماء العرب القدماء شكوا في نسبة بعض القصائد لأصحابها وبنوا شكهم على ما فيها من مغايرة لطرائقهم التعبيرية، وأساليبهم الفنية، وهي طريقة نقدية موضوعية في توثيق النصوص الأدبية، تدل على وعي في ربط النص بصاحبه على أساس من النمط العام في تعبيره.

4 - السياق المعنوي:

ونعني به وضع النص ضمن سياقه العام ثم اختباره، ومن أمثلة ذلك ما يرويه ابن قتيبة إذ يقول :"قال لي شيخ من أصحاب اللغة اجتمعت الرواة على خطأ في بيت لبيد وهو قوله:

من كل محفوف يظلّ عصية زوج عليه كلة وقرامها

وقال: المحفوف الهودج، والزوج النمط، فكيف يظل النمط وهو أسفل العصي وهي فوق، وإنما كان ينبغي أن يروه من كل محفوف يظل عصيّه زوجا ثم يرجع إلى المحفوف فيقول عليه كلة وقرامها."[23]، فمعنى البيت -حسب الرجل- لا يستقيم، إذ يستحيل أن يظل النمط العصي وهو في الأسفل، والعصي في الأعلى، وإن كان ابن قتيبة لم يطمئن إلى هذا الشيخ الذي نسبه إلى أصحاب اللغة وعلق قائلا: "ولا أرى هذا إلا غلطا منه، و لم تكن الرواة لتجتمع على هذه الرواية إلا بأخذ عن العرب"[24].

ومن هذا المنطلق أيضا رد علي بن حمزة رواية المبرد لبيت الفرزدق في رثاء ابني مسمع:

ولو قتلا من جذم بكر بن وائل لكان على الناعي شديدا بكاهما

والرواية الصحيحة حسب علي بن حمزة :"من غير بكر، ولا يجوز ما روى لأنه نفي لهما عن نسبهما وجعله إياهما وشيظا (أتباعا وأحلافا)"[25].

وهكذا كان نقد علي بن حمزة رواية المبرد مبنيا على أساس مدى استقامة المعنى الذي يفترض أن يكون ملائما لغرض الشاعر، والسياق يحيل أن تكون الرواية كما أوردها المبرد، لأن ذلك بعيد عن المنطق الذي انطلق منه الفرزدق.

ومن الأمثلة على اتخاذ النقاد السياق المعنوي مقياسا لفحص النصوص بغية إثبات صحتها أو رفضها، ما يرويه العسكري من أن أبا عبيدة روى لامرئ القيس "مكر ممر"، فقال السكري: إنما الرواية "مفر" ، فقال: أيصفه بالفرار؟ قال السكري: آخر البيت يدل على أوله، ألا تراه قال :"مقبل مدبر معا"؟[26] أي أنه بالنظر إلى آخر البيت نرى أن السياق يحتم أن تكون بدايته"مكر مفر"، ولا وجه لرواية أبي عبيدة.

وقد اختلف الرواة في رواية قول الشاعر :

زوجك يا ذات الثنايا الغر والرتلات والجبين الحر

فقال ابن الأعرابي إنما هو الربلات بباء تحتها نقطة، وقال أبو عبيدة: "يرويه المصحفون والآخذون من الدفاتر الربلات، وما الربلات من الثنايا والجبين وهي من أصول الفخذين، وإنما هي الرتلات، يقال : ثغر رتل: إذا كان مفلجا"[27].

وإذا كان ابن الأعرابي لم يقدم دليلا وحجة على ما ذهب إليه، فإن أبا عبيدة جعل من السياق المعنوي دليلا على صحة وجهة نظره، فما دام الشاعر قد ذكر الثنايا والجبين، فلا بد أن يكون قد أراد الثغر المفلج، وليس أصول الفخذين، لأن ذلك أقرب إلى ما كان فيه من معنى.

ومن هذا القبيل ما نقله أبو أحمد العسكري من كتاب لأحد العلماء قال: "روى أبو عمرو بيت ابن مقبل:

منحت نصارى تغلب إذ منحتها على نأيها جداء مانعة الغبر

فقال الأصمعي هذا خطأ، لأن الغبر بقية اللبن، وهي جداء (لا لبن لها)، فكيف تمنع بقية لبنها، وإنما يجب أن تكون حذاء وهي الخفيفة تسرع فيهم"[28].

فالأصمعي يرى بأن المعنى برواية أبي عمرو يكون مضطربا فاسدا، إذ كيف تمنع الناقة التي لا لبن لها بقية اللبن؟، وقد اهتدى بفضل خبرته اللغوية إلى الرواية الصحيحة التي يستقيم بها المعنى وهي حذاء.

وعلى هذا الأساس اختار ابن السيد البطليوسي رواية تذوق على رواية هتوف في قول الشماخ بن ضرار:

هتوف إذا ما خالط الظهي سهمها وإن ريع منها أسلمته النوافر

لأنه في نظره قال قبل هذا البيت:

إذا أنبض الرامون عنها ترنمت ترنم ثكلى أوجعتها الجنائز

فقوله ترنمت يغنيه عن قوله: هتوف[29]

وقد أعاد ابن السيد ترتيب بعض أبيات قصيدة لطرفة بن العبد، مستأنسا بهذا الأساس التكاملي في القصيدة الشعرية وانسجام بنيتها، وهي قوله:

للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدامه
عند أنصاب لها زفر في صعيد جمة أدمـــه

فقال: "ولا مدخول لقوله: عند أنصاب في هذا الموضع، ولا يتعلق به إلا على استكراه وتأويل بعيد، وإنما موضعه بعد قوله:

أخذ الأزلام مقتسما فـــأتى أغـــواهما زلمه

لأنهم كانوا يستقسمون بالأزلام عند الأصنام" [30]

ومثال ذلك فعل الأعلم الشنتمري في قول الشاعر:

يوم ارتحلت برحلي قبل برذعتي والعقل متله والقلب مشغول

ثم انصرفت إلى نضوي لأبعثه إثر الحدوج الغوادي وهو معقول

إذ يقول: كذا وقع هذان البيتان والصواب أن يكون الأول ثانيا، لأنه انصرف أولا إلى نضوه فارتحله وذهب"[31].

فقد نظر الأعلم إلى الترتيب الزمني المتدرج من الجزء إلى الكل، واقترح على هذا الأساس إعادة ترتيب البيتين، وإذ كان التوفيق قد جانبه في روايته، إذ لم يلتفت إلى الترتيب الفني الذي به تتجافى التجربة الشعرية عن التاريخ والسرد والمنطق إلى الإثارة والحيوية والفن.

ومراعاة لسياق المعنى قام يعقوب بن السكيت بإصلاح رواية المفضل الضبي لبيت الأعشى:

ساعة أكبر النهار كما شد دت محيـــل لبونـــه أعـــتاما

إذ قام برد رواية البيت وقال: "هو تصحيف، وإنما هو مخيل....رأى خالا من السحاب، فخشي على هممه أن تفرق للمطر أو يضربها....لأنه يقول بعد هذا البيت:

ثم ولوا عنه الحفيظة والصبر كما تطحن الجنوب الجهاما"[32]

فقد لاحظ ابن السكيت أن رواية لفظة مخيل بالخاء معجمة هو الصحيح لأن معناها في هذه الحال يتناسب مع السياق العام، ويحدث ترابطا بين الأبيات بحيث تصبح هناك علاقة معنوية بين البيت الذي وردت فيه الكلمة والبيت الذي يليه.

ومن هذا القبيل ما جاء في خبر متعلق بدفاع الأصمعي عن روايته لبيت ابن أحمر :

أرى ذا شيبـــة حمـــال ثقـــل وأبيض مثل صدر السيف بالا

حيث اعترض عليه ابن الأعرابي فقال: نالا بالنون من النوال، فقال الأصمعي: "إن الشاعر قد فرع من هذا فقال: فيهم شيخ حمال ثقل وهو الذي ينيل ويعطي، وفيهم شاب مثل صدر السيف بالا أي حالا وهو كالسيف في حاله وبأسه، وفسر هذا في البيت الثاني فقال:

بهم يسعى المفاخر حين يسعى إذا مـــا عـــد بأســـا أو نوالا

فأراد بالبأس الحال التي وصف الأبيض الفتى به، وبالنوال وصف به ذا الشيبة أنه حمال ثقل..."[33]. فالأصمعي زيادة على بحثه في دلالة "بالا" وما تؤديه من معنى ينسجم مع التفريع الذي قصده الشاعر في البيت، وهو ما يمكن أن نسميه الانسجام الأفقي، راح يبحث في علاقة البيت بما بعده، ورأى أن هناك انسجاما عموديا أيضا، فحمال ثقل وبالا، له علاقة بقوله في البيت الموالي: بأسا أو نوالا.

هكذا إذن واجه النقاد بعض الروايات من خلال تطرقهم للقصيدة الشعرية من حيث وحدة أجزائها وصحة مبانيها وتناسق معانيها

5- الألفاظ والمعاني:

لقد وازن النقاد بين الروايات المختلفة ورجحوا بينها في إطار حالات اللفظ والمعنى، كأن يكون في الرواية المختارة معنى أبلغ وأصوب، كما في قول الشاعر قطري بن الفجاءة:

حتى خضبت بما تحدر من دمي أحناء سرجي بل عنان لجامي

إذ يروى أكناف سرجي أو عنان لجامي، وحسب الأعلم الشنتمري فإن "رواية من روى (بل عنان) أحسن وأبلغ، لأن العنان لا يخضبه الدم إلا بعد سيلان شديد وجري عام، وإذا أضرب عن الأول بل وأوجب الخضاب للعنان فذلك أوكد وأبلغ فيما أراد من ذلك."[34]

فتوثيق الأعلم لرواية هذا البيت كان -كما نلاحظ- بالاعتماد على ما يؤديه كل لفظ من معنى، واختيار أفضل المعاني تعبيرا عما قصده الشاعر من مبالغة.

وعلى هذا الأساس أيضا فضل ابن السيد البطليوسي رواية "الأين" على "المين" في قول المعري :

والعيش أين وفي مثوى امرئ دعة والله فرد وشرب الموت مشترك

وقد برر ابن السيد تفضيله لهذه الرواية على غيرها بقوله :"ورأيناه أليق بذكر المثوى والدعة...فكيف يقال: (هذا تصحيف)، وتحته معنى شريف، والمين أولى بأن يكون تصحيفا، لأن المثوى والدعة لا يلتئمان بالمين كالتآمهما بالأين"[35]

فابن السيد ينفي أن يكون في الرواية التي رشحها تصحيف، لأن لفظها مرتبط بمعنى شريف من جهة، ولأن الأين أليق بذكر المثوى والدعة، في حين لا يلتئم هذان اللفظان مع المين التي يجدر أن تكون مصحفة، وبالتالي فالمعنى مع لفظ الرواية المختارة أوضح وأنسب.

ومن الأمثلة على استخدام النقاد مقياس اللفظ والمعنى في توثيق النصوص ما نراه من رأي أبي عبيد البكري في رواية بيت الشاعرة ليلى الأخيلية:

لا تقربن الدهر آل مطرف لا ظالما فيهم ولا مظلوما

حيث علق على هذه الرواية بقوله :"وهذه الرواية هي الجيدة لوجهين:أحدهما أنها أفادت معنى حسنا لأنه قد يكون ظالما أو مظلوما من غيرهم ، فيستجير بهم لرد ظلامته، أو لاستدفاع مكروه عقوبته، فلا بد لهم من إجارته، والوجه الثاني أن قوله: لا تقربن الدهر قد أغنى عن قوله أبدا فصار حشوا لا يفيد معنى"[36]، فاستجادة البكري لهذه الرواية وتفضيلها على غيرها مؤسس على سببين:أولهما أن فيها تناسقا وإفادة معنى، وثانيهما أن فيها إيجازا لفظيا في قوله:لا تقربن الدهر، وهو يغني عن الإطناب والحشو الذي لا يفيد معنى، وهو ما لاحظه البكري في الرواية الأخرى(لا ظالما أبدا ولا مظلوما).

ومن هذا القبيل أيضا ترجيح البكري لرواية قول ابن الرومي:

وإلا فما يبكيه منها وإنها لأرغد مما كان فيه وأوسع

حيث فضلها على رواية:(وإنها لأرحب مما كان فيه وأوسع)، ورأى بأنها أجود لأن قوله :"لأرحب وأوسع لفظتان بمعنى واحد، أما قوله لأرغد فيفيد معنى آخر لا يتم الرحب والسعة إلا به."[37]

فقد لاحظ ما في الرواية التي لم يستسغها من إطناب إذ استعمل فيها لفظان بمعنى واحد وهما أرحب وأوسع، في حين أن لفظة أرغد في الرواية المختارة موجزة وتتضمن إيحاء بمعان أخرى.

6 – فقه اللغة:

رأى النقاد أن الرواية تفسد أحيانا من جهة تشابه الألفاظ نتيجة تصحيف السمع خاصة، فعمدوا إلى تصحيح النصوص بالاعتماد على خبرتهم باللغة العربية من حيث ترادفها وتضادها واشتقاقها، مما أطلقنا عليه مقياس فقه اللغة في تصحيح النصوص، ومن أمثلة ذلك ما أورده ابن السيد البطليوسي في شرح سقط الزند لأبي العلاء المعري حيث وقف عند قول الشاعر :

وقاسم الجود في عال ومنخفض كقسمة الغيث بين النبت والشجر

وراح يتعمق أصول الألفاظ لينقض رواية النبت والشجر، وعلق على ذلك بقوله:"وكذا وقع هذا البيت في نسخ السقط وكذا رويناه، وليس بصحيح عند التأمل لأن

النبت اسم يعم الشجر وغيره مما تخرجه الأرض. وإن كان قد ورد عن أحد من اللغويين أن النبت غير الشجر فليس بصحيح، والصواب (بين النجم والشجر) لأن النجم ما لا يستقل على ساق، والشجر المشهور فيه ما استقل على ساق، وقد جاء في كتاب الله تعالى (وأنبتنا عليه شجرة من يقطين)، فسمى اليقطين شجرا وهو لا يقوم على ساق"[38].

فعلى الرغم من كون البطليوسي لم يغير رواية البيت إلى ما يراه صحيحا، إلا أنه لم يجد وجها لتلك الرواية، إذ لن تكون قسمة الغيث بين النبت والشجر إلا عادلة، وهو ما لا يتناسب مع المعنى الذي أراده الشاعر في صدر البيت، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن البنت عام والشجر جزء منه، وبالتالي فلا مسوغ لقول الشاعر: كقسمة الغيث بين النبت والشجر، ويقرر ابن السيد البطليوسي أن الرواية الصحيحة هي (بين النجم والشجر)، فبذلك يستقيم المعنى الذي أراده الشاعر، ويحصل انسجام واتساق بين صدر البيت وعجزه.

وعلى أساس هذا الاعتبار رفض أبو زيد الأنصاري رواية أبي عمرو بن العلاء لبيت امرئ القيس:

تأوبني دائي القديم فغلسا أحاذر أن يرتد دائي فأنكسا

إذ اعتبر أبو زيد غلسا مصحفة وصوابها علسا (بالعين المهملة)، لأن المتأوب في نظره لا يكون مغلسا في حال واحدة، فغلس إنما هو أتى في آخر الليل، وتأوب جاء آخر النهار أما علسا فمعناه اشتد وبرح.[39]

فقد أدرك أبو زيد بحسه اللغوي أن لفظة غلسا لا تنسجم مع المعنى الذي أراده الشاعر، ولا تتسق مع ماقبلها، فهي تحدث تنافرا في المعاني يصل إلى حد التناقض، ولم يكتف أبو زيد بهذا بل راح يقترح رواية بديلة لهذه اللفظة قريبة منها في بنيتها الصوتية وتتحد معها في بنيتها الصرفية والعروضية وهي كلمة (علسا)، وإن كان العسكري قد ذهب إلى تخطئة أبي زيد في هذه المسألة والانتصار لأبي عمرو بن العلاء، لاعتبارات هي إجماع الرواة على رواية أبي عمرو الكوفيين منهم والبصريين على السواء، ولسبب آخر يهمنا أكثر هنا وهو "أن بكر وغلس ليس هو أتى أول الغداة، وقد يقال في كل ما تقدم عن وقته: بكر، حتى قالوا: بكر البرد وبكر الحر وسمي ما يتقدم من الفواكه باكورة، وفي حديث النبي(ص)"من بكر وابتكر..." ولم يرد من أتى الجمعة بكرة، وإنما أراد من تقدم الوقت، وقال امرؤ القيس :تأوبني دائي، فتقدم الوقت الذي كان يتأوبني فيه."[40]

وبقدر ما تعجبنا نباهة أبي زيد، وقدرته على استحضار اللفظ الذي رآه مناسبا، وتبهرنا حجته لما فيها من استدلال منطقي قوامه النظر العميق في أصول الألفاظ والربط بين أجزاء الكلام، بقدر ما يشدنا هذا التحليل اللغوي الذي قام به العسكري في سبيل الدفاع عن رواية الجمهور.

وفي السياق نفسه نقف على نقاش علمي وقع حول رواية بيت الأعشى:

إني لعمر الذي حطت مناسمها تحدي وسيق إليها الباقر العثل

فقد رواه أبو عبيدة حطت مناسمها بالحاء غير معجمة، وقال يعني حطاطها في السير، وهو الاعتماد، ورواه الأصمعي خطت بالخاء أي شقت التراب، وقال الأصمعي حطت خطأ، ثم جاء علي بن حمزة فحكم بين الرأيين، وقال: "وأصاب أبو عبيدة في حطت لأنه وجه صحيح جيد، وأخطأ الأصمعي في قوله: خطت، ولأن تكون معتمدة في سيرها خير من أن تكون خاطة، والحط الاعتماد، يقال :حط يحط حطا إذا اعتمد، ولما لم يعرفه الأصمعي رده، قال عمرو بن الأهتم:

ذريني وحطي في هواي فإنني على الحب الزكي الرفيع شفيق" (41)

وهكذا نرى كل واحد من هؤلاء النقاد الثلاثة قد حاول الدفاع عن رواية معينة انطلاقا مما تحمله اللفظة من معنى في سياقها، وما يتوافر لها من انسجام داخل النص، نجد ذلك خاصة عند علي بن حمزة الذي وازن بين روايتي أبي عبيدة والأصمعي كما وازن بين المعنيين، وخلص إلى ترجيح رواية أبي عبيدة، وفضل أن يكون المعنى معتمدة في سيرها على أن تكون شاقة للتراب، وبالتالي تكون لفظة حطت أنسب في هذا السياق من لفظة خطت.

ومن أجل أن يوفر لرأيه قدرا من الدليل العلمي راح يبحث في اشتقاق الكلمة وفي دلالتها المعجمية، كما أورد شاهدا من الشعر على استخدامها بهذا المعنى الذي آثره.

وأخيرا يمكن القول: إن النقاد القدماء قد استخدموا بكفاءة مجموعة من الأدوات في تصحيح النصوص، اشتقوها من النصوص نفسها، وتمثلت في علوم اللغة من نحو وصرف وبلاغة وفقه اللغة، بالإضافة إلى علم العروض والسياق المعنوي للنص، وائتلاف اللفظ والمعنى، فوضعوا بهذه المقاييس، لبنة صلبة في بناء منهج توثيقي متكامل لتقييم النصوص الشعرية التي تناهت إليهم عن طريق الرواية الشفوية تقييما صحيحا بحثا عن أصالتها وصحتها.

الإحالات:

1 - أبو العلاء المعري ، رسالة الغفران، تحقيق د/عائشة عبد الرحمن، دار المعارف (القاهرة)، ط/6 ، 1977 ص:143 ، 144، والمعروف عند العروضيين أن الطويل يأتي على ثلاثة أضرب:ضرب تام وضرب مقبوض، وضرب مقطوع.انظر الدكتور عبد العزيز عتيق، علم العروض والقافية، دار النهضة العربية (بيروت)، 1974 ، ص 29 – 30 .

2 – أبو عبيد البكري، سمط اللآلئ في شرح أمالي القالي، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي، القاهرة 1936 ، 1: 327، وانظر الخبر أيضا في كتابه الآخر التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه، راجعه وصححه ووضع فهارسه محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى 1926، ص 43 ــ 44.

3 – سمط اللآلئ ، 2 : 561.

4 - نفسه ، 1 : 470.

5 – أبو عبيد البكري، التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه ، ص :90.

6 - نفسه ، ص:37.

7 - نفسه ،ص:31.

8 - ابن رشيق القيرواني، قراضة الذهب، تحقيق منف موسى، دار الفكر اللبناني ط/1، 1991، ص:16 ، 17.

9 – أبو أحمد العسكري ، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، تحقيق عبد العزيز أحمد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي (القاهر)، الطبعة الأولى 1936 ، ص : 149.

10 - عبد القادر البغدادي ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967، 2: 260، وأنظر الخبر في شرح ما يقع فيه التصحيف للعسكري ص:208.

11 نفسه ، 2: 262.

12 - نفسه ، 1: 367.

13 - البكري ، التنبيه ، ص:89.

14 – عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1964،1: 464 ، 465.

15 - العسكري ، شرح ما يقع فيه التصحيف ، ص: 209.

16 – الحسن بن بشر الآمدي ، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف القاهرة 1961 – 1965، 2 : 135.

17- نفسه ، 2 : 218.

18 – محمد بن السيد البطليوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، المطبعة الأدبية، بيروت، 1901 ، ص :380.

19 - نفسه ، ص: 381.

20 - أبو العلاء المعري، رسالة الغفران، تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، القار'، ط/6، 1977 ص :327.

21- نفسه ، ص:201.

22 - نفسه ، ص:410 ، 199.

23 - ابن قتيبة ، الشعر والشعراء ، تقديم الشيخ حسن تميم، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الثالثة، 1987، ص:176.

24 - نفسه.ص: 176.

25 - علي بن حمزة ، التنبيهات على أغاليط الرواة في كتب اللغة المصنفات، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار المعارف، مصر 1967، ص:112.

26- العسكري ، شرح ما يقع فيه التصحيف ، ص:83.

27 - نفسه ، ص:85.

28 - نفسه ، ص:78.

29 - البطليوسي ، الاقتضاب ، ص:411.

30 - نفسه ، 452.

31 – الأعلم الشنتمري ، شرح الحماسة ، 2 : 53.

32 - العسكري ، شرح ما يقع فيه التصحيف ، ص:135 ، 136.

33 - نفسه ، ص :152.

34 - الأعلم الشنتمري ، شرح الحماسة

35 - ابن السيد البطليوسي ، الانتصار ممن عدل عن الاستبصار، تحقيق حامد عبد المجيد، ص:30،31.

36 - البكري ، اللآلئ ، 2 : 561.

37 - نفسه ، 2 : 926.

38 – ابن السيد البطلوسي، شروح سقط الزند، تحقيق مصطفى السقا وعبد السلام هارون وإبراهيم الأبياري، الدار القومية للطباعة والنشر، 1964، 1 : 138.

39 - العسكري ، شرح ما يقع فيه التصحيف ، ص:109 ، 110.

40 - نفسه ، ص 110.

41 - علي بن حمزة ، التنبيهات ، ص:81.